جائزة السياسة المستقبلية لعام 2011

الإحتفال بأفضل سياسات الغابات في العالم

World Future Council

Voice of Future Generations

World Future Council
www.worldfuturecouncil.org

يقدم جائزة السياسة المستقبلية مجلس المستقبل العالمي، وهو منظمة تضع مصالح الأجيال القادمة في مركز صنع السياسة العامة. ويتألف المجلس من 50 عضوا بارزا من جميع أنحاء العالم نجحوا بالفعل في إحداث تغيير. ويتناول المجلس التحديات التي تواجه مستقبلنا المشترك ويوفر لصانعي القرار حلولا فعالة في مجال السياسة العامة. وترتكز الأعمال المتعلقة بالدعوة إلى الاتفاقات الدولية وأطر السياسة الإقليمية وصنع القانون الوطني على بحوث متعمقة.

ويحدد المجلس 'أفضل السياسات' التي تم تجربتها واختبارها ويعمل على نشرها، ويقدم الدعم إلى صانعي السياسة العامة في تنفيذها. ويعمل مجلس المستقبل العالمي، وهو مؤسسة مستقلة، بشكل قريب مع البرلمانيين والمجتمع المدني والمؤسسات العلمية والمنظمات الدولية حول العالم.

"يظهر جميع الفائزين بجائزة السياسة المستقبلية ريادة في تحقيق أهداف التنوع البيولوجي لعام 2020: خفض إزالة الغابات إلى النصف واستعادة الغابات في جميع أنحاء العالم وضمان إدارة جميع الغابات بشكل مستدام. ومن خلال تنفيذ هذه السياسات العامة، يمكن أن نحقق رؤية 2050، وهي حياة في المستقبل في انسجام مع الطبيعة."

أحمد جغلاف، الأمين التنفيذي للإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمستشار الفخري لمجلس المستقبل العالمي

المؤلفون:
اليستير وتبي وسيمين نامداريان وهاري أونيل والكساندرا واندل

أغسطس/آب 2011

إخلاء مسؤولية:
لا تعبر المحتويات والآراء الواردة في هذا المنشور بالضرورة عن آراء أو سياسات المنظمات الشريكة.

شركاء جائزة السياسة المستقبلية لعام 2011:

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي
www.cbd.int

United Nations Forum on Forests
www.un.org/esa/forests

FAO
www.fao.org

جائزة السياسة المستقبلية لعام 2011

تحتفل جائزة السياسة المستقبلية بالسياسات العامة التي لها آثار إيجابية بصفة خاصة على الأحوال المعيشية للأجيال الحالية والقادمة. والهدف من الجائزة هو رفع الوعي العالمي بهذه السياسات المثالية وتعجيل إجراءات السياسة العامة التي تهدف الوصول إلى مجتمعات عادلة ومستدامة وسلمية. ويختار مجلس المستقبل العالمي كل سنة موضوعا واحدا يكون التقدم في مجال السياسة العامة بشأنه ملحا. وفي عام 2011، تخصص الجائزة للسياسات العامة المتعلقة بالغابات.

وتحتفل هذه الجائزة بالسياسات العامة التي تساعدنا على فعل الصواب عن طريق وضع القواعد الصحيحة. ونحتاج إلى سياسات عامة تطلعية تدعم عالما مستداما وعادلا وتحمي الأجيال المقبلة.

ياكوب فون يوإكسهول، رئيس مجلس المستقبل العالمي

الكساندرا واندل، مديرة مجلس المستقبل العالمي

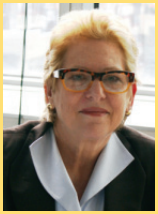

"تأتي جائزة السياسة المستقبلية لهذا العام في الوقت المناسب نظرا لارتباطها بالسنة الدولية الأولى للغابات والتي كانت رسالتها "الغابات من أجل الشعوب". لقد حان الوقت لكي نركز على القيم الملموسة التي توفرها الغابات والتي تتخطى الشواغل البيئية، لا بل عليها أن تتضمن الفوائد الاقتصادية، ومنها سبل عيش 1.6 بليون شخص من أفقر سكان العالم، إضافة الى القيم الاجتماعية والثقافية."

جان ماكالبين، مديرة أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

"تمثل جائزة السياسة المستقبلية فرصة ممتازة لتأكيد أهمية دور السياسات الوطنية في استعادة الوظائف الحيوية للغابات وحفظها من أجل الشعوب. وتود منظمة الأغذية والزراعة أن تشجع البلدان والمنظمات على اتخاذ إجراءات بشأن الغابات خلال السنة الدولية للغابات وتقاسم المعارف والخبرات الناجحة في مجال حوكمة الغابات."

إدواردو روخاس بريالس، مساعد المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة.

جائزة السياسة المستقبلية لعام 2011:
الاحتفال بالسياسات التطلعية بشأن الغابات

إن إزالة الغابات وتغير المناخ وتدمير النظم الإيكولوجية وأزمات الغذاء والمياه والاضطراب المالي كلها مشاكل تدعو إلى تدخل تنظيمي جريئ. وتصمم جائزة السياسة المستقبلية لتنبيه صانعي السياسات وعامة الجمهور بأهمية أفضل الممارسات في مجال صنع القانون وتبرز أمثلة بارزة للرؤية التنظيمية.

وتلفت الجائزة الانتباه إلى السياسات القائمة بشأن الاستدامة وتبين أنه يمكن حدوث تغير إيجابي عندما تؤكد الإرادة السياسية.

ومن شأن الاحتفال بالسياسات التطلعية أن يرفع الوعي العام ويشجع التعلم السريع ويعجل بإجراءات السياسات المؤدية إلى مجتمعات عادلة ومستدامة وسلمية. ولهذا السبب، يدعو مجلس المستقبل العالمي في كل عام إلى ترشيح سياسات تكون ملهمة ومبتكرة ومؤثرة.

وفي السنة الدولية للغابات، تحتفل جائزة السياسة المستقبلية لعام 2011 بالسياسات الناجحة الرامية إلى حماية الغابات وتعزيزها واستخدامها بشكل مستدام من أجل الشعوب، وبالتالي تسهم في عالم أفضل.

وتم ترشيح عشرين سياسة عامة بشأن الغابات من 16 بلدا للجائزة: من بوتان والبرازيل وكوستاريكا وإكوادور وفنلندا وغامبيا وغواتيمالا وكينيا ونيبال والنرويج والهند وإندونيسيا ورواندا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وفييت نام.

ووردت الترشيحات من منظمات دولية، منها الشراكة التعاونية المعنية بالغابات (CPF) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) و الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (CBD) والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).

والفائزون هم .....

قامت هيئة محلفين تتألف من خبراء من المؤسسات الأكاديمية والحكومات والهيئات الدولية والمجتمع المدني والمجموعات الأصلية من القارات الخمسة (انظر الصفحة 18 لمزيد من التفاصيل) بتقييم الترشيحات مقابل المبادئ السبعة لمجلس المستقبل العالمي المتعلقة بصنع القانون العادل في المستقبل (الصفحة 17). وتعرب هيئة المحلفين عن سعادتها بإعلان الفائزين التاليين لجائزة السياسة المستقبلية لعام 2011.

الفائز بجائزة السياسة المستقبلية لعام 2011

السياسة الوطنية بشأن الغابات في رواندا، التي بدأت في عام 2004

مرتبة الشرف

دستور مملكة بوتان، وخاصة المادة 5 (البيئة) (2008) والسياسات المتعلقة بالغابات

الفائز بالجائزة الفضية لعام 2011

قانون ليسي وتعديلاته لعام 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية

مرتبة الشرف

برنامج الحراجة في المجتمعات في نيبال، الذي بدأ في عام 1993

الفائز بالجائزة الفضية لعام 2011

سياسات غابات المجتمعات في غامبيا، التي بدأت في عام 1995

مرتبة الشرف

القانون الاتحادي بشأن الغابات في سويسرا (1991) وبرنامج الغابات الوطني السويسري 2015-2004

احتفلت جائزة السياسة المستقبلية لعام 2011 بسياسات التنوع البيولوجي الناجحة ومنحت الجائزة إلى قانون التنوع البيولوجي لعام 1998 في كوستاريكا. ومنحت جائزة عام 2009 إلى سياسات تضمن أمن غذائي أفضل وقدمت إلى مدينة بيلو هوريزونتي البرازيلية.

مهد الحياة

المنافع التي توفرها الغابات للحياة على الأرض

- تعتمد سبل عيش ما يزيد عن 1.6 بليون شخص على الغابات لحياتهم اليومية، ويقطنها ما لا يقل عن 60 مليون شخص من جميع أنحاء العالم.[1]

- لا تعتبر الغابات أكثر النظم الإيكولوجية على الأرض تنوعا من حيث التنوع البيولوجي وتدعم موائل 80 في المائة من جميع الأنواع الأرضية[2] فحسب، بل توفر أيضا مناطق ذات جمال طبيعي ساحر تمنح السكينة الروحية للعديد من الأشخاص.

- يمكن أن يلعب عكس إزالة الغابات وتدهورها دورا رئيسيا في مكافحة ارتفاع مستويات انبعاثات غازات الدفيئة. ويمكن أن تمتص الغابات نحو 20 في المائة من هذه الانبعاثات إلى كتلتها الأحيائية في حالة إدارتها بعناية أكبر.[3]

"إن الأشجار هي رمز الحياة على كوكبنا؛ والغابات رمز المجتمعات التي تحافظ على الحياة. ومن خلال سحر الكيمياء، تحول الغابات ضوء الشمس إلى منتجات مادية وخدمات بيولوجية تُمكّن نظم معيشتنا المتبقية من الوجود. ومن أجل حماية الحضارة، ليس هناك ما هو أكثر إلحاحا الآن عن إعادة تجديد غاباتنا وحفظها."

أشكوك خصلة، رئيس الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ومستشار المستقبل العالمي

ماذا يكلف الأرض ؟

تشير التقديرات إلى أن مجموع التجارة العالمية في منتجات الغابات وصل إلى نحو 379 بليون دولار في عام 2005. وعن طريق تدمير الغابات، لن تدمر منازل الشعوب وسبل معيشتها فحسب، بل ستفقد فرصة هائلة للتعايش مع الطبيعة واستخدام مواردها الغزيرة بشكل مستدام.

"لا يمكن تخيل الحياة على الأرض بدون أشجار. ولا حضارة ولا سعادة إذا انهارت الغابات تحت الفؤوس"

أنطون بافلوفيتش شيخوف

كنا دوما بحاجة الى الغابات، لكنها اليوم بحاجة الينا

تُدمر كل سنة منطقة من الغابات تبلغ مساحتها مساحة كوستاريكا تقريبا. مما يساوي فقدان يومي للغابات يتجاوز أكثر من 300 كلم مربع.[4] وتشير هذه الحقيقة المثيرة للقلق إلى الأزمة التي تواجه غابات العالم، وهي نتيجة الاستغلال غير المستدام لموارد الغابات وتغير استخدام الأراضي.

إن الآثار طويلة الأجل لتدمير هذه السلعة النفيسة عديدة وخطيرة.

وتشتمل على:

- فقدان الموائل لملايين الأنواع
- اضطراب دورة المياه
- التصحر وتحات التربة
- زيادة سرعة تغير المناخ وشدته
- تدمير المنازل وسبل العيش[5]

وبدون إجراءات عاجلة لمواجهة التدمير الطائش لغابات كوكب الأرض، سيصيب الحياة على الأرض بالشكل الذي نعرفه ضررا لا يمكن إصلاحه. وعلينا أن نبذل المزيد. وقد حان وقت العمل.

رواندا:
بلد صغير يتخذ خطوات كبيرة

وعلى الرغم من استمرار ضغوط السكان والأراضي، فإن روندا من إحدى البلدان الثلاثة في أفريقيا الوسطى و الغربية التي تمكنت من تحقيق انعكاسا كبيرا في اتجاه انخفاض الغطاء الحرجي. ونفذت سياسة وطنية بشأن الغابات في عام 2004 بغية أن تكون الحراجة إحدى الأسس الراسخة للاقتصاد والتوازن الإيكولوجي الوطني، وحدثت هذه السياسة فيما بعد في عام 2010.

وتنفذ الحكومة حاليا استراتيجية للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر تعتبر أن عكس إزالة الغابات عامل حاسم في القضاء على الفقر والغاية منه زيادة الغطاء الحرجي إلى 30 في المائة من البلد بحلول العام 2020.

"لم تسع رواندا إلى أن تجعل غاباتها أولوية وطنية فحسب، بل استخدمتها أيضا كمنبر لإحداث ثورة في موقفها بشأن الطاقة والفضلات وحقوق النساء."

وانغازي ماثاي، مؤسس حركة الحزام الأخضر، والحائز على جائزة نوبل للسلام (2004) والمستشار الفخري للمستقبل العالمي

المبادئ التوجيهية للسياسة الوطنية بشأن الغابات لعام 2004:

خفض الآثار الإيكولوجية السلبية للغابات التي هي من صنع الإنسان

إن اختيار أنواع الأشجار وطرائق زراعة الغابات الملائمة مسألة حاسمة لمنع تدهور الظروف الإيكولوجية. وينبغي عدم تشجيع الحراجة القائمة على محصول واحد وأنواع الأشجار مثل الكينا ذات الاحتياجات الكبيرة من المياه في الجهود الواسعة النطاق المبذولة لإعادة زراعة الغابات، نظرا لاحتمال أن تؤدي إلى تفاقم ندرة المياه.

نشاط الحراجة الزراعية: تزرع الأشجار على طول الخطوط لتشكل عازلاً للهواء ودعم الأراضي المكافحة للتحات

أكياس الشعور بالمسؤولية؛ حظر البلاستيك الضار

كانت رواندا أيضا رائدة في حظر الأكياس البلاستيكية. وقبل الحظر، كانت الأكياس البلاستيكية مصدرا كبيرا للفضلات وتسبب مشاكل عديدة، منها تلوث مسارات المياه وتؤثر بشكل ضار على الزراعة ونظم الماشية. وسن قانون في عام 2008 لحظر تصنيع واستيراد واستخدام وبيع أكياس البوليثين في رواندا. واستخدمت الخدمة الشهرية الإلزامية للمجتمعات ("Umuganda") لجمع كل الفضلات من الأكياس البلاستيكية. وبدلا من هذه الأكياس، يستخدم الأشخاص الآن بدائل قابلة لإعادة الاستخدام مثل المقاطف أو أكياس الورق أو القماش، وقد ذاع صيت رواندا لنظافتها الشديدة وحذت بلدان أفريقية أخرى منها كينيا وأوغندا وتنزانيا حذو رواندا.

تنمية الحراجة الزراعية والحراجة الخاصة

سيتم تشجيع أشجار الأعلاف والأنواع ذات الخواص السمادية وأشجار الفاكهة في الأراضي الزراعية. والهدف هو تحسين نوعية التربة وبالتالي إنتاجية المحاصيل والماشية، مما يولد أنشطة مدرة للدخل في المناطق الريفية ويحسن التغذية ويلبي الطلب المحلي على الأخشاب وغير الأخشاب.

تعزيز المناطق الإيكولوجية الهشة

يتعين إجراء بحوث بشأن أنواع الأشجار الملائمة للمناطق المناخية الأكثر جفافا وتلك التي تقاوم النمل الأبيض والتي تستطيع تحسين الظروف الإيكولوجية المحلية. وفي المستقبل، سوف تأخذ الأنشطة مثل إعادة الاستيطان المحتمل أن تؤدي إلى اضطراب التربة في الحسبان مسألة حماية المناطق الجبلية المنحدرة والمناطق الأخرى الهشة وحفظها.

اشتراك جميع أصحاب المصلحة في صنع القرار

يتعين أن تبذل الحكومات جهودا إيجابية لتحقيق أقصى مشاركة لطائفة عريضة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات العامة والمجتمع المدني والمشغلون الخاصون ورابطات الشباب والنساء في تنفيذ السياسة العامة.[6]

حماية أنواع النباتات الأصلية المهددة بالانقراض

ستتخذ الوزارة المسؤولة عن الحراجة والمؤسسات الرئيسية الأخرى التدابير اللازمة لتحديد جميع أنواع النباتات الأصلية المهددة بالانقراض ونشرها وحمايتها، وخاصة تلك التي تمثل مواد خام لإنتاج الأدوية التقليدية المحلية.

الإدارة المستدامة للغابات

تدار جميع الغابات والموارد من الأشجار لإنتاج انسيابات مستدامة من السلع والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية، لضمان تلبية احتياجات الأجيال الحالية والقادمة من الغابات.[7]

إزدياد الغطاء الحرجي بنسبة 37% منذ العام 1990

التطلع إلى الأمام: التدابير الرئيسية للسياسة الوطنية بشأن الغابات لعام 2004

زيادة الموارد الحراجية وتنوعها

من المقرر بدء أنشطة وطنية ضخمة لإعادة زراعة الغابات والزراعة، تشجع الأنواع الأصلية على كافة الأراضي الخالية الملائمة لغرس الغابات.

تحسين إدارة موارد الغابات

استنادا إلى المخزون الوطني من موارد الغابات، سيتم إعداد استراتيجيات للاستغلال الرشيد والآمن لمنتجات الغابات من غير الأخشاب. وسيتم إدارة وحماية الغابات الوطنية وإدخال الأنشطة المرتبطة بها المدرة للدخل.

تنمية الحراجة الزراعية

سيتم تحديد ونشر أنواع الأشجار الملائمة للزراعة الحراجية وفقا لمختلف المناطق الإيكولوجية في رواندا. وستضمن شبكة الحراجة الزراعية في رواندا المشاركة الواسعة النطاق في تنفيذ أنشطة الحراجة الزراعية ورصدها.

مفرغات مجتمعية للأشجار تساعد في الجهود الوطنية المكثفة في إعادة التحريج

غرس الأشجار: تثقيف زعماء الغد

التثقيف بشأن مسائل الحراجة

من المقرر دمج دورات تتعلق بإدارة الغابات في المناهج الدراسية وستنظم حملات ترويج على مدار السنة.

توفير الأخشاب

سيتم نشر مصادر بديلة للطاقة وتقنيات توفير الأخشاب.[8]

إصلاح حيازة الأراضي

أجريت إصلاحات كبيرة أيضا للتغلب على مشكلة تجزؤ الأراضي وعدم المساواة بين الجنسين. وتشتمل السياسة الوطنية بشأن الأراضي لعام 2004 على المبادئ الرئيسية التي تفيد بأن الأراضي تراث عام للأجيال السابقة والحالية والقادمة وأن المساواة ينبغي أن توجه حقوق الحصول على الأراضي والملكية، وضمان حصول النساء على حقوق وامتيازات متساوية في إرث الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، تتطلب السياسة العامة ألا تكون مساحة المنزل وما حوله من أرض أقل مما يمكن أن يحقق ربحا اقتصاديا.

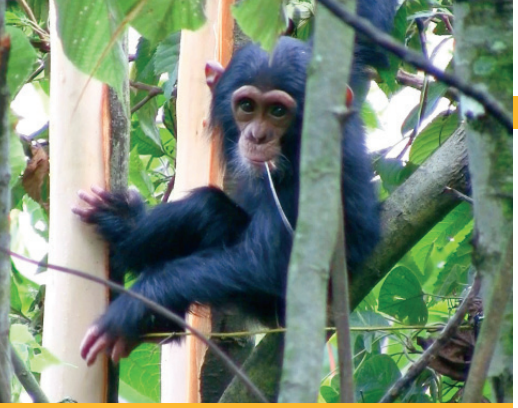

كل هكتار موطن إضافي قادر أن يخلص مجتمعات الشامبنزي من الإنقراض

رواندا: غابات صحية، منافع للشعوب والتنوع البيولوجي

النتائج

- رواندا في طريقها للوصول إلى غايتها المتمثلة في زيادة الغطاء الحرجي إلى 30 في المائة من مجموع الأراضي اليابسة بحلول العام 2020 على الرغم من استمرار ضغوط السكان والأراضي. وزاد الغطاء الحرجي بالفعل بنسبة 37 في المائة منذ عام 1990.[9]

- يستفيد شعب رواندا من الغابات المستعادة من خلال أمن غذائي محسن والقضاء على الفقر. ويعزى ذلك إلى الدور الذي تلعبه الغابات في منع تدهور الأراضي وحماية مستجمعات المياه – وهي شروط مسبقة مهمة لتحسين الإنتاجية الزراعية واستدامتها.

- زادت ميزانية صندوق الغابات بنحو مليون دولار أمريكي بين عامي 2004 و2010، وانفق هذا المبلغ على برامج غرس الغابات واستعادة الغابات. وتتضمن آثاره تخضير منطقة بوغيسيرا التي تدهورت في الماضي وغرس غابات في منطقة أوموتارا في المقاطعة الشرقية.

- إن برنامج حفظ منطقة غيشواتي الذي بدأ في سبتمبر/أيلول 2007 رفع مساحة المنطقة المحمية من الغابات في إطار البرنامج بنسبة 67 في المائة، مما عاد بالفائدة على مجموعات الشامبنزي التي كانت على وشك الانقراض.[10] وتعتبر 10 في المائة من أراضي رواندا من المناطق المحمية.[11]

- يحقق حفظ الحدائق الوطنية فوائد اقتصادية مباشرة، حيث أن صناعة السياحة تحقق أكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من جميع قطاعات الاقتصاد.[12]

المستقبل: ترميم الغابات من حدود الى اخرى

بناء على الأسس الثابتة التي قدمتها السياسة الوطنية للغابات للعام 2004، أعلنت الحكومة مبادرة ترميم القطاع الغابوي في روندا خلال إطلاق السنة الدولية للغابات في نيويورك. فهذه المبادرة الطموحة والممتدة على خمسة وعشرين عاماً تلزم دولة روندا بتحقيق انعكاس تدهور تربتها على مستوى البلد بأكمله، والقيام بذلك بطريقة تسهم في توليد فرص جديدة لسبل العيش الريفية، وتؤمن إمدادات المياه والطاقة، و تدعم التطور الوطني الموجه نحو النمو الإقتصادي منخفض الكربون.

جذور المشكلة: قانون ليسي بالولايات المتحدة يعالج العوامل الدافعة لإزالة الغابات

المشكلة

اعتُرف بأن قطع الأشجار غير المشروع والتجارة الدولية في الأخشاب غير المشروعة مشكلة عالمية بيئية تسبب الدمار البيئي، ويكلف البلدان المنتجة بلايين الدولارات من الإيرادات المفقودة ويشجع الفساد ويضعف من سيادة القانون والحكومة الرشيدة ويمول النزاع المسلح.[13] وتسهم البلدان المستهلكة في هذه المشاكل عن طريق استيراد الأخشاب ومنتجات الأخشاب بدون ضمان الحصول عليها بشكل مشروع.

حل قابل للإنفاذ

أصبحت الولايات المتحدة أول بلد في العالم يفرض حظر فوريا وقابلا للإنفاذ جنائيا على استيراد الأخشاب المقطعة بشكل غير مشروع، ومعالجة هذه المسألة محليا ودوليا من جانب الطلب. وتحظر تعديلات عام 2008 لقانون ليسي جميع أشكال التجارة في الأخشاب ومنتجات النباتات التي يتم الحصول عليها بشكل غير مشروع من أي ولاية أمريكية أو أي بلد أجنبي.

وتشتمل السلع المحظورة على المنتجات المجهزة مثل الخشب المنشور أو الأثاث أو الورق أو حتى المنتجات التي لا تحتوي إلا على مكون صغير من الخشب (مثل الآلات الموسيقية). وعلى المستوردين التزام قانوني بالإعلان عن بلد الحصول على الأخشاب والأسماء العلمية للنباتات والأشجار المستخدمة في منتجاتهم فضلا عن كمية الواردات وقيمتها.[14]

"يعزز قانون ليسي القانون البيئي لأضعف البلدان في أقوى البلدان. وإذا حذت جميع البلدان حذو هذا المثال، سيتم إنفاذ القانون البيئي عالميا وسيتم حماية محيطنا الحيوي."

تيوالدي برهان إعزيابهر، المدير العام لهيئة حماية البيئة بإثيوبيا ومستشار المستقبل العالمي

قانون ليسي؛ أول قانون يفرض حظراً فوريا وقابل للإنفاذ جنائيا على استيراد الأخشاب المقطعة بشكل غير مشروع

يساعد قانون ليسي على نزع الأرباح الطائلة التي يحصدها المتورطون في أنشطة قطع الأشجار غير المشروع كتلك المنشرة.

مسؤوليات سلسلة الإمدادات الجديدة

يحدث انتهاك لقانون ليسي في حالة:

1) خرق أي قانون أمريكي أو أجنبي يحمي النباتات أو ينظم إدارتها

2) يتاجر في منتج النباتات غير المشروع 'الملوث' بعد ذلك في الولايات المتحدة.[15]

ولا يكون الشخص الحائز على المنتج غير المشروع هو المسؤول فقط، ولكن أي شخص آخر يشترك في سلسلة الإمدادات. ولذلك، يتوقع من المستوردين والمناولين ممارسة العناية الواجبة وفحص منشأ منتجاتهم القائمة على النباتات. ويمكن أن تكون عقوبات الانتهاكات صارمة وتتراوح ما بين مصادرة المنتج غير المشروع إلى غرامات تصل إلى 500 000 دولار أمريكي أو عقوبة سجن تصل إلى 5 سنوات.[16]

الأثر

بالنظر إلى أن المستوردين مجبرون على تحمل المسؤولية عن منتجاتهم الخشبية، فقد زادت تقييمات العناية الواجبة والطلب على منتجات خشبية معتمدة بشكل كبير في الولايات المتحدة.[17] وتشير التقارير إلى أن قانون ليسي، إلى جانب التدابير الأخرى للبلدان المستهلكة، لعب دورا كبيرا في التأثير على الانخفاضات الكبيرة في القطع غير المشروع للأشجار الملحوظ خلال السنوات الأخيرة.[18]

والآن، بعد اتخاذ الإجراءات الأولى، يمكن أن يواصل قانون ليسي معالجة الإزالة غير المشروعة للغابات عن طريق سحب المكافآت الضخمة التي حصلت عليها الجهات التي تقطع الأشجار بطريقة غير مشروعة من السوق الدولي.

يمارس المستوردون اليوم واجب العناية للتأكد من أن منتجاتهم الخشبية هي من مصدر قانوني

"من الضروري أن تشترك المجتمعات في تصميم وتنفيذ القواعد التي تنظم مواردها الذاتية والنظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها للبقاء. عند وضعها لسكان المناطق الريفية في مركز التنمية المستدامة للغابات ورعايتها، تعالج القوانين والسياسات المبتكرة في غامبيا الفقر وتجديد الغابات بطريقة متكاملة."

ماري كلير كوردونييه سيجيه، مديرة مركز القانون الدولي للتنمية المستدامة ومستشارة المستقبل العالمي

نهج يركز على الأشخاص يحول قطاع الغابات في غامبيا

المسار الخاطئ

قبل إصلاح سياسة الغابات لعام 1995، كان القانون الغامبي يشدد على ملكية الحكومة وإدارتها للغابات الوطنية. وكان للمجتمعات المحلية حقوق محدودة فيما يتعلق بالحصول على موارد الغابات واستخدامها، مما نتج عنه إبعادهم عن حماية الغابات وأدى إلى انتشار حرائق الغابات على نطاق واسع والقطع غير المشروع للأشجار وإخلاء الغابات من أجل الزراعة والاستيطان.

تحول القوة

بعد أن لاحظت إدارة الغابات أن هذا النهج سيبدد الجهود الرامية إلى حماية الغابات على نطاق واسع، أصبحت الإدارة من أولى الإدارات في أفريقيا التي تدخل نهج إدارة المجتمعات للغابات.

وتهدف السياسة العامة الجديدة لعام 1995 إلى تحقيق إدارة للغابات تكون مستدامة ومنصفة اجتماعيا عن طريق الاعتراف بحقوق المجتمعات المحلية في الحصول على أراضي الغابات والاستفادة من إدارة مواردها الذاتية. وبهذه الطريقة، لعب سكان المناطق الريفية دورا رئيسيا في التنمية المحلية والحد من الفقر وفي الوقت نفسه خفض تدهور الغابات من خلال المشاركة العامة في منع الحرائق وحماية موارد الغابات.[19]

وتشتمل غايات السياسة العامة المحددة الأخرى على المحافظة على موارد أراضي الغابات لتغطي 30 في المائة من مجموع اليابسة وضمان إدارة المجتمعات لنسبة 75 في المائة من هذه الغابات وحمايتها وفقا لمبادئ إدارة الغابات.[20]

إذا استطاعت المجتمعات إدارة وحماية الغابة المحلية بشكل فعّال، تنقل الملكية الدائمة إليها.

الانتقال إلى حيازة طويلة الأجل

وقد ساعد تنقيح سياسة الغابات لعام 2006 لإدراج مفاهيم مثل نهج تحليل السوق وتنميته، السكان المحليين على تكوين جمعيات للبائعين وتحقيق قيمة مواردهم وتسويق منتجات مثل العسل والأعمال اليدوية وخشب الوقود بشكل أفضل.

تستخدم السياسة العامة عملية إدخال على مراحل، توفر لمستخدمي الغابات والحكومة وقتا للتكيف وبناء إحساس بملكية موارد الغابات بين المجتمعات المحلية.

وإذا استطاعت المجتمعات أن تبرهن عن قدرتها على إدارة الغابات وحمايتها على نحو فعال من الحرائق والاستغلال غير المشروع لمدة تصل إلى 3 سنوات، تنقل إليهم ملكيتها النهائية والدائمة. ويمكن أن يبدأ بعد ذلك القرويون أنشطة مستدامة لإدرار دخل من غابتهم وفقا لأحكام خطة إدارة الغابات الخاصة بهم.[21]

الآثار:

يشترك ما يزيد عن 350 قرية من جميع أنحاء البلد الآن في الحراجة في المجتمعات، وتمتلك هذه القرى أكثر من 000 29 هكتار من الأراضي[22] وتدير 12 في المائة من غابات البلد.[23]

وعلى الرغم من أن غامبيا من أفقر بلدان العالم ويتسارع نمو سكانها، فقد استطاعت الحكومة الغامبية وقف الاتجاه السلبي الكبير في إزالة الغابات في المنطقة الأفريقية الغربية والوسطى، وزاد صافي الغطاء الحرجي بنسبة 8.5 على مدار العقدين الماضيين (زيادة من 449 442 هكتارا في عام 1990 إلى 042 480 هكتارا في عام 2010).[24]

وانخفض قطع الأشجار غير المشروع وانخفضت حرائق الغابات في المناطق التي تديرها المجتمعات، مما أسهم في تطوير سوق لخشب الفروع الميتة، وسمح للنساء الريفيات باكتساب مصدر مهم للدخل.

كما يشجع القانون على:

- **بدائل الطاقة الشائعة في المناطق الحضرية لسد الفجوة بين الطلب وما يمكن أن توفره الغابات بشكل مستدام**
- **الاستخدام المتعدد لأراضي الغابات مثل الرعي المراقب والسياحة الإيكولوجية وحفظ الأحياء البرية**
- **زرع أشجار على الصعيد الوطني؛ وتشجيع زراعة الأشجار في الأراضي الزراعية وأراضي الرعي وعلى جانب الطرق لتحسين الإنتاجية والمساهمة في حفظ التربة والمياه**
- **الحراجة الحضرية من خلال إنشاء أحزمة خضراء وقطع أرض مخصصة للأشجار**

تخضير الدستور: تتطلع بوتان إلى صون المستقبل

عاش الشعب البوتاني في انسجام مع الطبيعة لقرون عديدة ويرغب في توريث تراثه الغني من الغابات إلى الأجيال القادمة. وتوجه التنمية في بوتان بفلسفة أن 'السعادة الوطنية الإجمالية' أهم من الناتج المحلي الإجمالي.[25] وينعكس ذلك أيضا في الدستور، المعتمد في عام 2008، الذي تخصص المادة الخامسة منه للبيئة.

الملامح الرئيسية للمادة 5:

- يكون كل مواطن بوتاني وصيا على الموارد الطبيعية والبيئة لفائدة الأجيال الحالية والقادمة.

وعلى الحكومة الملكية أن:

- تحمي وتحفظ وتحسن البيئة الأصلية وتصون التنوع البيولوجي في البلد؛
- تمنع التلوث والتدهور الإيكولوجيين؛
- تؤمن التنمية المتوازنة إيكولوجيا والمستدامة وأن تشجع في الوقت نفسه التنمية الاقتصادية والاجتماعية المبررة؛
- تبقي على ما لا يقل من ستين في المائة من مجموع أراضي بوتان تحت الغطاء الحرجي في جميع الأوقات.[26]

ولدى بوتان أعلى نسبة من الغطاء الحرجي والمناطق المحمية من بين البلدان الآسيوية. وتشير التقديرات إلى أن ما يزيد عن 70 في المائة من الأراضي مغطاة بالغابات، وتتألف معظمها من غابات طبيعية محتفظ بها في إطار المناطق المحمية والممرات البيولوجية (ستكون 51.44 في المائة تقريبا).[27] ويسمح ذلك بنجاح حفظ أنواع الحيوانات الكبيرة المهددة بالانقراض مثل النمور والنمور البيضاء.

ويُسمح للشعوب الأصلية أيضا بالعيش في المناطق المحمية وأطلقت العديد من خطط الغابات الموجهة نحو الشعوب.[28] ونتيجة المناطق الشاسعة في الغابات في بوتان، فإنها تمتص انبعاثات أكثر من التي تطلقها وأعلنت طوعيا في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في كوبنهاغن عن نيتها البقاء دائما حيادية من حيث الكربون، والعمل كحوض صافي للكربون.[29]

كما توفر غابات بوتان إمدادات موثوقة من المياه عالية الجودة، تستخدم في جملة أمور منها توليد الطاقة المائية، وهي أكبر مساهم بمفرده في الاقتصاد (24 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).[30]

مشاركة المجتمعات تؤتي ثمارها في نيبال

بدأ برنامج الحراجة في المجتمعات في نيبال لوقف تدهور غابات الهيمالايا في سبعينيات القرن الماضي، ثم تجاوز جدول أعماله الأصلي الذي يركز على الحفظ الذي وجد صعوبة من أجل الوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان من خشب الوقود وأعلاف الماشية والأخشاب. ويُنظر إلى البرنامج الآن كبرنامج واسع النطاق للاستخدام المستدام للغابات يُمكّن المجتمعات الريفية من التحكم في إدارة الغابات على الصعيد المحلي، مما يؤدي إلى تحسين الوصول إلى منتجات الغابات وتحسين إمكانيات سبل العيش وتعزيز الحوكمة المحلية.

وفي حين لا تزال الحكومة تمتلك الأراضي، فإن المقيمين في القرى هم الذين يتخذون القرارات بشأن أنشطة إدارة الغابات المدرة للدخل وحماية الأحياء البرية وحصاد الغابات من خلال مؤسسات محلية مستقلة ومتمتعة بالحكم الذاتي تعرف باسم أفرقة المجتمعات المستخدمة للغابات. وتوفر هذه الأفرقة وشبكاتها نموذجا من نماذج الحوكمة الديمقراطية والتنمية المجتمعية والإدماج الاجتماعي.

وحتى الآن، تشترك 1.6 مليون أسرة معيشية تقريبا، أو 35 في المائة من سكان البلد، في برنامج الحراجة في المجتمعات، الذي يدير أكثر من 1.2 مليون هكتار يمثلون أكثر من 25 في المائة من مناطق الغابات في البلد، مما أدى إلى تحسين غطاء الغابات وحالتها في هذه المناطق.[31]

ويعتبر الوصول إلى الغابات حيويا، حيث تستخدم 69 في المائة من الأسر المعيشية حطب الوقود بوصفه مصدرها الأولي من الوقود الخاص بالطبخ وتُحصد مجموعة واسعة من منتجات الغابات غير الأخشاب للاحتياجات الأساسية (كأغذية وأدوية وأدوات منزلية) وللبيع.[32]

وحقق أثر القانون على أمن سبل العيش نجاحا كبيرا لأن أكثر من 70 في المائة من سكان نيبال يعتمدون على سبل العيش الزراعية التي تشمل الزراعة والحراجة وتربية الماشية.[33] وتحتفظ المجتمعات بنسبة 100 في المائة من الإيرادات المحققة من غاباتها (التي تقدر بأكثر من 10 ملايين دولار أمريكي في السنة[34])، ويجب أن تخصص 25 في المائة من هذا الدخل لأنشطة التنمية مثل تحسين الري وتوزيع المياه وبناء المدارس والمرافق الصحية ومبادرات التمويل بالغ الصغر لأعضاء المجتمعات.[35]

وتحقق عدد من أفضل النتائج في مجال حماية التنوع البيولوجي في غابات المجتمعات التي أدت فيها مسؤولية الإدارة الواضحة وإمكانية الاستفادة من جهود الحفظ من خلال السياحة الإيكولوجية إلى نجاح حماية وحيد القرن والنمور المهددة بشدة للانقراض في حديقة شيتوان الوطنية.[36]

سياسة الغابات في سويسرا: استفادة الشعوب والكوكب في المستقبل

يهدف القانون السويسري بشأن الغابات لعام 1991[37] إلى تشجيع تعدد وظائف جميع أنواع الغابات وضمان الإدارة المستدامة للغابات وكفالة توفير منافع وخدمات للمجتمع في المستقبل على المدى البعيد عن طريق حفظ الغابات في شكل أقرب ما يكون للنظم الإيكولوجية الطبيعية.

ويدمج القانون مجموعة واسعة النطاق من الأدوات القانونية وحالات الحظر بما في ذلك:

- حظر إزالة الغابات وإخلاء الغابات والمنتجات الضارة بالبيئة والتعديل الوراثي للأشجار
- أدوات مالية داعمة (لتعزيز الغابات الوقائية والتصدي للمخاطر الطبيعية والتنوع البيولوجي للغابات وأنشطة مختارة مثل تخطيط الغابات)
- دعم البحوث والحصول على معلومات بشأن الغابات والالتزام بالتثقيف الملائم بشأن الغابات

ويوفر برنامج الغابات الوطني خطة عمل برؤية طويلة الأجل وأهداف واستراتيجية ونحو 100 تدبير تشغيلي.[38]

وتخضع غابات سويسرا للتنظيم على المستوى الاتحادي وتوزع الحكومة الاتحادية الاختصاصات بين الكونفيديرالية والكانتونات. ويشترك المجتمع المدني عن قرب في تخطيط الغابات وتسوية النزاعات على مختلف المستويات، بتوجيه من خدمة لا مركزية فعالة معنية بالغابات.

والنتائج واضحة؛ فقد زادت مساحة الغابات بنحو 45 في المائة منذ أواخر القرن التاسع عشر ولا تزال مساحتها تتوسع (بنسبة 5 في المائة من عام 1985 إلى عام 2006) ويصل مجموع الغطاء الحرجي إلى 30 في المائة (56 في المائة منه معتمد).[39] كما كانت هناك آثار مفيدة على الوظائف الخضراء، حيث أن 4.3 في المائة من العاملين في القطاع الأولي يعملون في مجال الحراجة ويتمتع الجمهور بحرية الوصول إلى جميع الغابات العامة والخاصة.

وأدمجت العناصر الرئيسية لسياسة الغابات السويسرية في الاتفاقات الدولية بشأن الغابات وفي التشريعات الوطنية الأخرى المتعلقة بالغابات، بما في ذلك في نيبال وبوتان. ومثل النهج اللامركزي لسويسرا بشأن الغابات خاصية أساسية في مجموعة من حلقات العمل الدولية لدعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، التي نُظمت بالاشتراك مع إندونيسيا وجنوب أفريقيا والمكسيك.[40]

ترتكز جائزة السياسة المستقبلية على سبعة مبادئ لصنع القانون العادل في المستقبل

'سياسات تغيير العالم' هي التي تفي بمبادئ صنع القانون العادل في المستقبل وتدعم بشكل كبير ظروف عادلة للأجيال القادمة. واعتمدت رابطة القانون الدولي سبعة مبادئ لقانون التنمية المستدامة من أجل توجيه مثل هذا النهج المتكامل.

وكانت المبادئ نتيجة عشر سنوات من العمل الأكاديمي وينظر إليها بوصفها «أول مخطط في المجال الناشئ لقانون التنمية المستدامة» للفنيين العاملين في مجال صنع القرار والتقييم الذي يستند إلى عدة أطر عالمية ومحلية لصنع السياسة العامة من أجل التنمية المستدامة.

"يمكن أن يركز القانون الدولي في المستقبل، بدلا من ذلك، على حفظ الحقوق الجماعية لمجتمع الدول، بوصفهم مشرفين مشتركين على كوكبنا."

القاضي س. غ. ويرامانتري، نائب الرئيس السابق لمحكمة العدل الدولية ومستشار المستقبل العالمي

واعتمدت المبادئ السبعة من قبل 192 دولة مشاركة في القمة العالمية للتنمية المستدامة في عام 2002. وهي تعكس الطبيعة المتشابكة للتحديات التي تواجه العالم وتساعد على تجنب أوجه عدم الاتساق غير المقصودة في طريقة رد فعل صانعي القرار. وقد سعى مجلس المستقبل العالمي إلى تنفيذ المبادئ السبعة وأعد منهجية دقيقة للقيام بذلك بالتحديد.

وتطبق منهجية المبادئ السبعة بصرامة في عمليات تقييم جميع السياسات المرشحة لجائزة السياسة المستقبلية. وللمزيد من المعلومات انظر حزمة أدوات التطبيق على العنوان التالي: www.worldfuturecouncil.org/future—justice—principles.html

التعرف على هيئة المحلفين

تألفت هيئة المحلفين التي اختارت السياسات الفائزة من خبراء معنيين بالاستدامة والغابات من جميع القارات الخمس، وهم جان ماكالبين، مديرة أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وسيمون لوفيرا، المديرة التنفيذية للتحالف العالمي بشأن الغابات، والأستاذة ماري كلير كوردونييه سيجيه، مديرة مركز القانون الدولي للتنمية المستدامة، وتيوالدي برهان إعزيابهر، المدير العام لهيئة حماية البيئة بإثيوبيا، وياكوب فون يوإكسهول، مؤسس مجلس المستقبل العالمي، وبولين تانغيورا من كبار قبيلة رونغومايواهين.

مجلس المستقبل العالمي

هامبورغ
مجلس المستقبل العالمي
Mexikoring 29
Hamburg, Germany 22297
الهاتف: 0–3070914 40(0) 49+
الفاكس: 14–3070914 40(0) 49+
info@worldfuturecouncil.org

بروكسل
مجلس المستقبل العالمي
info.eu@worldfuturecouncil.org

لندن
مجلس المستقبل العالمي
info.uk@worldfuturecouncil.org

واشنطن العاصمة
مجلس المستقبل العالمي
info.us@worldfuturecouncil.org

جوهانسبرغ
مجلس المستقبل العالمي
africa@worldfuturecouncil.org

المراجع

1 http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=37447&Cr=forest&Cr1

2 /http://www.unep.org/wed/forestfacts

3 /http://www.unep.org/wed/forestfacts

4 http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=34195

5 http://environment.nationalgeographic.com/environment/global-warming/deforestation-overview.html

6 جمهورية رواندا، وزارة الأراضي والبيئة والحراجة والمياه والمناجم، (2004)، السياسة الوطنية للحراجة

7 جمهورية رواندا، وزارة الحراجة والمناجم، (2010)، السياسة الوطنية للحراجة

8 جمهورية رواندا، وزارة الأراضي والبيئة والحراجة والمياه والمناجم، (2004)، السياسة الوطنية للحراجة

9 منظمة الأغذية والزراعة (2010). تقييم الموارد الحراجية في العالم – التقرير الوطني لرواندا لعام 2010. إدارة الغابات. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، روما، الصفحة 10. مأخوذ من http://www.fao.org/forestry/fra/67090/en/rwa/ ومنظمة الأغذية والزراعة (2010). تقييم الموارد الحراجية في العالم لعام 2010 – التقرير الرئيسي، ورقة الغابات 163 للفاو، روما، الصفحة 225، مأخوذ من http://www.fao.org/docrep/013/i1757e/i1757e00.htm

10 صندوق القرد العظيم (2011). مأخوذ من http://www.greatapetrust.org/forest-of-hope/، برنامج حفظ منطقة غيشواتي (2009). استعادة المناظر الطبيعية للغابات – شبكة تعلم، مأخوذ من http://www.forestlandscaperestoration.org/regional-networks/eastcentralafrica/gishwati/، وغيرالد تنيوا، رواند في مركز الريادة في إعادة زراعة الغابات، New Vision Uganda´s leading website، مأخوذ من http://www.enteruganda.com/brochures/foresthomepage02.html

11 هيئة إدارة البيئة في رواندا ومجلس تنمية رواندا (2010). مداولات يوم البيئة العالمي والاحتفال السنوي بتسمية القرود الصغيرة (Kwita Izina) لعام 2010، كيغالي، الصفحة 7، مأخوذ من http://rema.gov.rw/rema—doc/WED/WED%20REPORT%202011%20for%20REMA—Web.pdf

12 هيئة إدارة البيئة في رواندا ووزارة الموارد الطبيعية (2009). جمهورية رواندا: التقرير الوطني الرابع المقدم إلى اتفاقية التنوع البيولوجي، كيغالي، الصفحة 27، مأخوذ من http://www.cbd.int/doc/world/rw/rw-nr-04-en.pdf

13 Chatham House (2011), Control of Illegal Logging and International Trade in Illegally Logged Timber, London, UK. مأخوذ من: http://www.chathamhouse.org.uk/research/eedp/current—projects/illegal—logging/

14 قانون ليسي وتعديلاته. الفصل 53 من العنوان 16، الفقرة 3372 (و)، (2008). مأخوذ من: www.aphis.usda.gov/plant—health/lacey—act/downloads/background--redlinedLaceyamndmnt--forests--may08.pdf

15 وكالة التحقيقات البيئية. (2010). Setting the story straight – The U.S. Lacey Act: Separating myth from reality. مأخوذ من: http://www.eia-global.org/PDF/Report--Mythbusters--forest-Feb10.pdf– قانون ليسي وتعديلاته. الفصل 53 من العنوان 16، الفقرة 3372. مأخوذ من: http://www.eia-global.org/PDF/background--redlinedLaceyamndmnt--forests--may08.pdf

16 خدمة فحص صحة الحيوانات والنباتات (2010). تمهيد قانون ليسي. مأخوذ من: http://www.aphis.usda.gov/plant—health/lacey—act/downloads/LaceyActPrimer.pdf

17 Lawson, S. and MacFaul, L. (2010) Illegal Logging and Related Trade: Indicators of the Global Response, Chatham House، الصفحة 76، http://www.chathamhouse.org.uk/files/16950—0710pr—illegallogging.pdf وكالة التحقيقات البيئية (2010)، Early Impacts of the 2008 Lacey Act Plant Amendments، مأخوذ من http://www.illegal-logging.info/uploads/Laceyearlyimpactsmemo.pdf McClanahan, Paige, (2010). The Lacey Act: Timber trade enforcement gets some teeth. مأخوذ من http://ictsd.org/i/news/bioresreview/72643/

18 Lawson, S. (2010) Illegal Logging and Related Trade: Indicators of the Global Response, Chatham House، مأخوذ من: http://www.chathamhouse.org.uk/files/16979—0710bp—illegallogging.pdf

19 Camara, K. Trends in Forest Ownership, Forest Resources Tenure and Institutional Arrangements: A Case Study from The Gambia، الصفحة 3، متاحة على http://www.fao.org/forestry/12503-0fdf0f826a4c03974e944c29588cb2ae5.pdf

20 قانون سياسة الغابات في غامبيا 2005-1995

21 قانون الغابات في غامبيا (1998) الجزء السابع – الإعلان عن الغابات المحمية وإنشاء غابات المجتمعات وتعيين غابات الدولية التي تشرف عليها المجتمعات، الصفحات 23-19.

22 منظمة الأغذية والزراعة (2010). تقييم الموارد الحراجية في العالم لعام 2010 – التقرير القطري: غامبيا، الصفحة 10. مأخوذ من: http://www.fao.org/docrep/013/al510E/al510e.pdf

23 سياسة القطاع الفرعي للحراجة، جمهورية غامبيا (2019-2010)، الصفحة 2

24 منظمة الأغذية والزراعة (2010). تقييم الموارد الحراجية في العالم لعام 2010، الصفحة 229، مأخوذ من: http://www.fao.org/docrep/013/i1757e/i1757e.pdf

25 مقتطف من فخامة الملك جيغمي سنغي وانغتشوك، مأخوذ من http://www.fao.org/docrep/003/x6900e/x6900e07.htm، موقع بوتان على الإنترنت (2008). السعادة الوطنية الإجمالية: فلسفة التنمية في بوتان. مأخوذ من http://www.bhutan2008.bt/en/node/317

26 دستور مملكة بوتان، المادة 5. مأخوذ من http://www.un.int/wcm/content/lang/en/pid/4087

27 شعبة حفظ الأحياء البرية، DoFPS، تحميل في 10 يوليه/تموز 2011 من العنوان http://www.moaf.gov.bt/moaf/?p=33&wpfb_cat=5

28 منظمة الأغذية والزراعة (2010). تقييم الموارد الحراجية في العالم لعام 2010 – التقرير الرئيسي، ورقة الغابات 163، روما، الصفحتان 225 و251. مأخوذ من http://www.fao.org/docrep/013/i1757e/i1757e00.htm، الحكومة الملكية لبوتان – اللجنة الوطنية للبيئة (2009)، التقرير الوطني الرابع المقدم إلى اتفاقية التنوع البيولوجي، الصفحات 7 و18 و67 و68. مأخوذ من http://www.cbd.int/countries/?country=bt

29 مراقب بوتان – الصوت المستقل (2010). كلمة رئيس وزراء الدولة إلى الأمة، 2010-2009. مأخوذ من http://www.bhutanobserver.bt/prime-ministers-state-of-the-nation-2009-2010-address/

30 الحكومة الملكية في بوتان، وزارة الزراعة، 2008. السياسة الوطنية للغابات (مشروع)، الصفحة 11 http://www.moa.gov.bt/moa/downloads/downloadFiles/MoADownload3ea6992sr.pdf

31 أرقام حكومة نيبال (2011) ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (2010). حوار متعدد أصحاب المصلحة – ورقة مناقشة بشأن برنامج حراجة المجتمعات في نيبال: مثال على الامتياز في الإدارة القائمة على المجتمعات، الصفحة 5، على العنوان: http://www.un.org/esa/forests/pdf/session_documents/unff9/2011_9_Add3_AV.pdf

32 المرجع نفسه، الصفحتان 5-4

33 المرجع نفسه، الصفحة 5

34 Kanel,K. R. & Niraula, D.R. (2004) Can rural livelihoods be improved in Nepal through community forestry?, Banko Jankari, vol. 14(1), pp.19-26

35 Persha, L. et al. Community Forestry in Nepal: A Policy Innovation for Local Livelihoods, p. 5، مأخوذ من: http://www.ifpri.org/sites/default/files/publications/ifpridp00913.pdf

36 منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (2010). حوار متعدد أصحاب المصلحة – ورقة مناقشة بشأن برنامج حراجة المجتمعات في نيبال: مثال على الامتياز في الإدارة القائمة على المجتمعات، الصفحة 8، على العنوان: http://www.un.org/esa/forests/pdf/session_documents/unff9/2011_9_Add3_AV.pdf

37 الجمعية الاتحادية للاتحاد السويسري: القانون الاتحادي المؤرخ 4 أكتوبر/تشرين الأول 1991 بشأن الغابات (قانون الغابات، ForA)، مأخوذ من http://www.admin.ch/ch/e/rs/9/921.0.en.pdf

38 المكتب الاتحادي للبيئة (2004): Waldprogramm Schweiz (WAP-CH) – Handlungsprogramm 2004-2015، المكتب الاتحادي للبيئة، برن، مأخوذ من http://www.bafu.admin.ch/publikationen/publikation/00527/index.html

39 المكتب الاتحادي للبيئة (2010): التقرير الوطني الرابع لسويسرا المقدم إلى اتفاقية التنوع البيولوجي. برن، مأخوذ من http://www.cbd.int/doc/world/ch/ch-nr-04-en.pdf

40 منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، تقرير على العنوان http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N10/693/46/PDF/N1069346.pdf?OpenElement

الشكر والتقدير

مع الشكر الخاص للدعم الكريم لرعاة الجائزة السياسية المستقبلية لعام 2011:
فرانك أوتو، الوزارة الفيدرالية للتعاون الإقتصادي والتنمية (BMZ)، ومعهد ناتور بور(Natur Pur)، والWildlife Conservation Society.

نعرب عن امتناننا لأمانة الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي على تيسير إنتاج هذا الكتيب

كيفية التبرع

مجلس المستقبل العالمي مسجل كمؤسسة خيرية في هامبورغ؛ ألمانيا. لا يمكن استمرار عملنا بدون دعم مالي متواصل من المانحين الخاصين والمؤسسين.

يمكن التبرع عن طريق إرسال حوالة مصرفية إلى:

World Future Council Foundation
Institution: GLS Bank
Acc. No.: 200 900 4000
Sort Code: 430 609 67

IBAN: DE70 4306 0967 2009 0040 00
BIC (SWIFT-Code): GENODEM1GLS

والتبرع على الإنترنت على الموقع التالي: **www.worldfuturecouncil.org**

معلومات عن الصور:
Cover: Maria Stenzel/National Geographic Stock
1: Credit: FAO/Giulio Napolitano
2: Prof. Peter Schmidt
3: IISD Berichterstattung, Franz Dejon
4: Roberto Faidutti /FAO
5: Robin Moore/www.robindmoore.com
6-8: REMA/UNEP
9: Rebecca Chancellor, Gishwati Area Conservation Programme
10/11: APHIS/R. Anson Eaglin
11: APHIS/Lathrop Smith
12/13: Kanimang Camara, NACO
14: Chencho Norbu
15: Bishwa N. Paudyal
16: BAFU/AURA

تصميم كأس جائزة السياسة المستقبلية:
بيتر شميد
إدارة الحدث في نيويورك: GitterArts
تصميم الكتيب: Em Dash Design

تحتفل جائزة السياسة المستقبلية بالسياسات التي لها آثار إيجابية بصفة خاصة على الأحوال المعيشية للأجيال الحالية والقادمة. والهدف من الجائزة هو رفع الوعي العالمي بهذه السياسات المثالية وتعجيل إجراءات السياسة العامة نحو الوصول إلى مجتمعات عادلة ومستدامة وسلمية. وتعتبر جائزة السياسة المستقبلية أول جائزة تحتفل بسياسات وليس أشخاصا على الصعيد الدولي. ويختار مجلس المستقبل العالمي كل سنة موضوعا في اجتماعه العام السنوي يكون التقدم في مجال السياسة العامة بشأنه أمرا ملحا بصفة خاصة.

"عندما نزرع أشجارا، فإننا نزرع بذور السلام وبذور الأمل"

وانغازي ماثاي، مؤسس حركة الحزام الأخضر، والحائز على جائزة نوبل للسلام (2004) والمستشار الفخري للمستقبل العالمي